

وليد عبد الحي*

النظام الإقليمي العربي: إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل

تناقش هذه الدراسة الإطار النظري لتحليل ظاهرة الاختراق، مستعرضة نظريات العلاقات الدولية التي يجري تعريف النُظم المخترقة بناءً عليها. من صور الاختراق المختلفة التي عدتها الدراسة: التهديد العربي-العربي، والتنافس بين الدول العربية على احتلال موقع المركز، والإرث التاريخي، والشركات المتعددة الجنسية. ناقشت الدراسة أيضًا دور النخب العربية في عمليات الاختراق عن طريق ارتباطها بالقوى والمصالح الدولية. ولمست الدراسة الاختراق عن طريق اللغة، والتعليم، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. كما تعرضت لما أسمته "الاختراق الخشن"، كاحتلال العراق ونشر القواعد الأجنبية. في جانب آخر، ناقشت الدراسة اختراق دول الجوار الإقليمي للوطن العربي. وترى أن تباين مستويات التطور في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول العربية يترتب عليه تباين في مستويات الاختراق الأجنبي للدولة، أو التغلغل فيها، أو النفوذ عليها. والنظر إلى المنطقة العربية كمنظومة إقليمية واحدة، يكشف مستوى عميقًا من الاختراق العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، فالخلافات البينية تُسهّل على القوى الخارجية التسلسل من خلال شقوق الخلاف لاختراق الدولة والتلاعب بها.

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اليرموك في الأردن.

مقدمة

وتعدّ مساهمة العالم الأميركي جيمس روزينيو James Rosenau الأكثر رواجاً في معالجة النظم السياسية المخترقة، إذ يرى أنّ العصر الحالي بسمات الترابط والتدويل التي تسمه، يجعل من تعيين الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي أمراً ليس باليسر الذي يبدو للوهلة الأولى، غير أنّ النقطة الجديرة بالاهتمام هنا هي أنّ حدود النظم السياسيّ تتعَيّن بالفعل أو النشاط وبالعمليات activities and processes وليس بالجوانب القانونية legalities، ولعلّ ذلك هو ما دفعنا إلى التمييز بين النفوذ والتأثير والتغلغل، والاختراق^(١)، فالنظام المخترق هو "نظام يكون فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني يشاركون بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهداف يتبنونها"، وهو أمرٌ تتزايد مظاهره نتيجة التداخل المتواصل بين المتغيّرات الخارجية والمتغيّرات الداخلية في تشكيل توزيع القيم أو تحديد القرار المتخذ.

”

ظاهرة فيضان البيئة الدولية على بنية البيئة المحلية أمرٌ يجعل من تحديد معنى دقيق لمفهوم الاختراق مطلباً في غاية التعقيد. إذ لا بد من معيار نستند له يمكننا من تحديد ما هو دولي وما هو داخلي، وبالتالي تحديد متى يمكن الإشارة لاختراق ما.

“

ويرى روزينيو أنّ ما يحدّد قابليّة النظام للاختراق أو عدمها، هو ما أسماه "القدرة التكيفيّة" accommodative capability، ويحاول نموذج روزينيو تحديد مدى تدخّل الأطراف الخارجيّة أو التي يسمّيها "غير العضو" nonmembers في عملية صنع القرار واتّخاذها، مع ضرورة التمييز بين المشاركة في "شؤون متعدّدة" multi-issue أو في "شأن واحد" single-issue، أي بين تدخّل في صنع القرار في شأنٍ محدّد ينتهي معه التدخّل بانتهاء هذا الشأن، وبين تدخّل في شؤونٍ مختلفة ومتعدّدة.

وقد رأى براون L. Carl Brown في دراسة قديمة نسبياً أنّ إقليم الشرق الأوسط هو الإقليم الأكثر "اختراقاً" بين النظم الإقليمية الأخرى إذا اعتمدنا منظور روزينيو للنظم المخترقة^(٢)، غير أنّه أضاف لنظريّة

يمثّل التداخل والتفاعل المطّرد بين وحدات المجتمع الدوليّ اتّجاءً تاريخياً تؤكّده المؤشّرات الكميّة في القطاعات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتستدعي منهجيّة تحليل الظاهرة الدوليّة في نطاق هذا التفاعل، التمييز بين منظورين للنظام الدوليّ؛ أولهما تجزيي Reductionism يرى المجتمع الدوليّ وحداتٍ مستقلّة ومتباينة لكنها تتربط بشبكة من التفاعلات ذات الصبغة التكتيكيّة العابرة والنفعية. أمّا ثانيهما، فهو منظور كلاني Holism يرى المجتمع الدوليّ بنيةً واحدةً تنطوي بداخلها وحداتٌ تتباين في بعض سماتها لكنها تتفاعل بكثافةٍ مطّردة، وتصبح هذه التفاعلات بين الوحدات هي الأساس الذي يُبنى عليه التحليل للظاهرة الدوليّة، بينما تمثّل تباينات الوحدات تنوعاً داخل بنية النظام الدوليّ.

وتنتمي ظاهرة النظم السياسيّة المخترقة penetrated إلى منهجيّة وسيطة بين العمليات والوحدات. وعليه، سنبنّي تحليلنا لهذه الظاهرة في النظام الإقليمي العربيّ استناداً إلى هذه المنهجية الوسيطة.

الإطار النظريّ لتحليل النظم المخترقة

إنّ انتقال التحليل السياسيّ تدريجياً من نموذج "كرة البلياردو" الذي لا يولي العوامل الداخليّة أهميّة في تحليل التفاعل الدوليّ Billiard Ball Model إلى نموذج بيت العنكبوت cobweb حيث تنتقل الحركة من مكانٍ إلى آخر بفعل الترابط بين الوحدات، يجعل القدرة على تحديد ما هو متغيّر داخلي (يدخل في نطاق السيادة) وما هو متغيّر خارجي (البيئة الدوليّة) أمراً في غاية التعقيد، وهو ما يسمّى تماهي الحدود Blurring Boundaries.

وتمثّل ظاهرة فيضان البيئة الدولية على بنية البيئة المحليّة أمراً يجعل من تحديد معنى دقيق لمفهوم الاختراق مطلباً في غاية التعقيد، إذ لا بدّ من معيارٍ نستند له يمكنه تحديد ما هو دولي وما هو داخلي، وبالتالي تحديد متى يمكن الإشارة إلى اختراقٍ ما، وهو ما يفترض التمييز بين مفهوم النفوذ Influence ومفهوم الاعتماد المتبادل interdependence ومفهوم التغلغل entryism ومفهوم الاختراق penetration، وهي مفاهيم متداولة في العلاقات الدولية لكن، يشير كلّ منها إلى بعدٍ معيّن في إطار التفاعل بين وحدات المجتمع الدوليّ.

1 James N. Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy* (London: Frances Pinter, 1980), pp. 136-52.

2 Leon. Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rule, Dangerous Game*, (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp. 3-5.

قياس الاختراق

يبدو أنَّ أغلب الدراسات تقيس مؤشّر الاختراق من خلال منهجيتين هما:

الأولى: تتبع الإجراءات Process Tracing: وتعني تحديد الهدف الأولي ثمّ متابعتها خلال مراحل تطوّره وتحديد التغيّر الذي أصابه عند كلّ إجراء، ثمّ تحديد الأطراف التي تقف وراء التغيّر، وتحديد دور الأطراف "غير العضو" في هذا التغيّر.

الثانية: النفوذ المدّعى Attributed Influence: من خلال استجواب الجماعات الضاغطة عن تقييمها لتأثيرها أو تأثير جماعاتٍ غيرها في عملية صنع القرار، إذ يجري قياس الفارق بين ما بدأت به السلطة باعتباره الهدف الأفضل لها، وما انتهت إليه في قراراتها وتفسير الفارق على أنّه نتيجة تدخّل الجماعة الضاغطة.

نظريات العلاقات الدولية والنظم المخترقة

إذا انتقلنا إلى نظريات العلاقات الدولية المعاصرة في تفسيرها للنظم المخترقة بالمعنى الذي حدّدناه، نجد ما يلي^(٥):

أ. النظرية الواقعية الجديدة Neorealism: ترى هذه النظرية التي يعبر عنها كينيث والتز Kenneth Waltz أنّ "الفوضى" في النظام الدولي نظراً لعدم وجود سلطة دولية عليا، تجعل من الأمن المتغيّر الرئيس في إستراتيجية الدولة، وهو ما يجعل الاختراق يجري من هذه الناحية، إذ تسعى الدولة إلى مشاركة الآخرين في ضمان أمنها من خلال مساهمتهم في صوغ إستراتيجياتها الأمنية، وقد يكون مجلس التعاون الخليجي مثلاً نموذجاً على حالة الاختراق هذه من منظور المنهج الواقعي الجديد.

ب. البنيوية (الماركسيّة) Structuralism: والتي تبني تحليلها على أساس أنّ البنية الرأسمالية للنظام الدولي تجعل التبعية الاقتصادية إحدى ركائز النظام، ويجري الاختراق من خلال هذه التبعية، إذ تحدّد وظيفة الكيان السياسي في إطار بنية النظام الرأسمالي الدولي، ويتركز الاختراق بصورة جليّة في ما يطلق عليه إيمانويل والريستين Immanuel Wallerstein في نظريته عن النظام العالمي تسمية دول المحيط وشبه المحيط، إذ تقوم هذه

روزينيو اشتراط أن يكون المشاركون الخارجيون في العملية السياسية من "القوى الكبرى ويشاركون في مجالات متعدّدة". كما أضاف أنّ النظام حتّى يعدّ مخترقاً لابدّ من وضع الزمن موضع الاعتبار، إذ إنّ مشاركة طرفٍ خارجي في العملية السياسية لمرة واحدة أو لفترة قصيرة لا تدلّ على اختراق.

ويوافق رمون هينبوتش Raymond Hinnebusch على اعتبار النظام الإقليمي الشرق أوسطي أنه النموذج الأكثر وضوحاً للنظم الإقليمية المخترقة، مشيراً إلى استثمار القوى الرأسمالية لثلاثة مواضيع لتحقيق هذا الاختراق؛ وهي النفط، والصراع العربي الصهيوني، وتفكّت القوى المحلية^(٣).

مؤشرات الاختراق

إن الإقرار بالمتغيّر المركزي في مفهوم الاختراق - أي المشاركة المباشرة في صنع القرار واتّخاذ - يستدعي تحديد فضاءات هذا الاختراق:

- اختراق السلطة: وقد يكون الاختراق هنا من خلال المستشار الخارجي أو المندوب الدولي في هيئات السلطة. وتشير دراسة أعدّها خير عسكري أميركيّ عمل لعدّة سنوات في الدول الإسلامية إلى أنّ الخبراء يتدخلون في صنع القرار، ويقول "في عالم ما بعد ١١ سبتمبر، يمكن لمنصب استشاري في المستوى السياسي والإستراتيجي في العالم الإسلامي أن يكون له نتائج مهمة وفورية للمصالح الأميركية، ويجعل من المستشار الأميركيّ شخصيّة رئيسة prime figure في عملية صنع القرار للزعيم الأجنبي"^(٤).
- اختراق المجتمع: وقد يأخذ الاختراق هنا أشكلاً مثل التسميم السياسي الذي سنأتي عليه لاحقاً، أو ارتباط قوى سياسية معيّنة بقوى خارجيّة تتحكّم في قرارها بنسبةٍ ما.
- اختراق النخبة: ويتمثّل الاختراق هنا بما أسمته دراسات التكامل الدولي ولا سيّما التّيار الوظيفي منها بتدويع internalization النخب الداخلية لأهداف نخبٍ خارجيّة، أي تتبنّى الأهداف ذاتها التي تتبنّاها نخبة الدولة التي تمارس الاختراق.

3 Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*, (Manchester: Manchester University Press, 2003), p. 14.

4 Michael J. Metrinko, *The American Military Advisor: Dealing with Senior Foreign Officials in the Islamic World, Peacekeeping and Stability Operations* Institute and Strategic Studies Institute, 2008, pp. 3, 5, 52.

5 R.Hinnebusch & Anoushiravan Ehteshami, (ed.), *The Foreign Policies of Middle East States*, (USA: Lynne Rienner, 2002), pp. 1-5.

الاستقرار في العلاقات العربية البينية، فضلاً عن الصراعات الداخلية في كل بلد عربي^(٦). وتشير المؤشرات الكمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط شهدت في مرحلة ما بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، وحتى قبل اندلاع موجة الثورات العربية مباشرة، ما يقرب من ٧٦ حالة صراعية، و١٢ صراعاً إقليمياً، وأكثر من ٤٠ صراعاً داخلياً.

تدلنا البيانات الكمية المتاحة على أن الدول العربية تعرّضت للتهديد الأمني من جانب بعضها بعضاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة ١٩٤٧-٢٠١٠ ما مجموعه ٣٧ مرة.

من ناحية أخرى، تتسم صراعات المنطقة العربية بنسبة عالية من الصراعات الممتدة، فهناك ٣٠ صراعاً استمرّ لمدة تزيد على ثلاثين سنة، وثمانية صراعات مستمرة لأكثر من عشرين سنة، وأحد عشر صراعاً مستمراً لأكثر من عشر سنوات تقريباً، ونحو ستة صراعات تجاوزت حاجز الخمس سنوات، والمفاجأة هي أن هناك ستة وعشرين صراعاً مستمراً لأكثر من سنة، ما يعني تسارع معدل الصراعات القصيرة المدة، وهو ما يشير إلى قدرة متدنية على التعايش، وضبط النفس على الساحة الإقليمية^(٧).

نتيجة لذلك، تضاعفت اتفاقات التعاون الأمني بين دول عربية وأحلاف ودول أجنبية، وهو ما يفتح المجال لتكثيف الحاجات الأمنية للدولة العربية مع احتياجات القوى الخارجية. ولعلّ اتفاقيات التعاون الأمني بين دول الخليج وحلف الناتو منذ عام ٢٠٠٦ دليل على ذلك^(٨)، كما أن الولايات المتحدة مارست نشاطاً عسكرياً ضدّ دول عربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢١ مرة^(٩)، ولكن هذه الممارسات كانت تلقى الموافقة العلنية أو الضمنية

الدول بدور ميكانيزم التكيف لدول المركز الرأسمالي عند مواجهة أزمة ما، ويكون الاختراق هنا بنيوياً يصعب معه الفصل بين مقومات بنية المركز وبنية الأطراف.

ج. البنائية Constructivism: والتي تفترض طبقاً لويندت Alexander Wendt أن هوية الدولة identity تتحدّد بأماط التفاعل مع الأطراف الأخرى، أي أن التفاعل يشكّل منظومة القيم والأهداف والإستراتيجيات للدولة، بمعنى آخر أن هوية الدولة ليست سابقة للتفاعل بل تتحدّد من خلاله، ذلك يعني أن الاختراق جرى من خلال صوغ هوية الدولة التي تحدّد بدورها من خلال التفاعل مع الكيانات أو الأطراف الأخرى في النسق موضوع الدراسة.

هل النظام الإقليمي العربي نظام مخترق؟

إنّ المناقشة النظرية السابقة تفترض أولاً البحث في مدى مشاركة الأطراف "غير العضو" في بنية النظام الإقليمي العربي وفي صوغ "التوجهات والقرارات الإستراتيجية العربية"، كما تفترض ثانياً تحديد أبعاد الاختراق استناداً للمنظور الواقعي الجديد أو المنظور البنيوي أو المنظور البنائي بالدلالات التي أتينا عليها سابقاً.

مصادر الاختراق

يحتاج الاختراق بالمفهوم الذي تناولناه إلى بيئة تمهيدية لولادته، وتتمثل الملامح الكبرى لهذه البيئة في الظروف التمهيدية التالية:

أ. التهديد العربي العربي

ونقص به تهديد الدول العربية لبعضها بعضاً ولو بمستويات تهديد مختلفة، وهو ما يدفع كلاً منها للبحث عن "حامٍ" لها، وهو الخطوة الأولى أمام الاختراق، وقد يأخذ التهديد أشكالاً مختلفة لكنها تتمحور في مضمونها في شكلين؛ الأول يتمثل في تهديد السيادة الإقليمية للدولة والذي كثيراً ما كان حول المناطق الحدودية، بينما يتمثل الشكل الثاني في تهديد النظام السياسي والعمل على تغييره بطريقة قسرية.

وتدلنا البيانات الكمية المتاحة على أن الدول العربية تعرّضت للتهديد الأمني المتبادل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة ١٩٤٧-٢٠١٠ ما مجموعه ٣٧ مرة، وهو معدل كافٍ للتأكيد على حالة عدم

6 - http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_modern_conflicts_in_the_Middle_East

- http://www.historyguy.com/list_of_middle_east_wars.html

٧ محمد عبد السلام، "إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، (تموز/يوليو ٢٠١٢)، الافتتاحية.

8 R. Chuck Mason, *Status of Forces Agreement (SOF): What Is It, and How Has It Been Utilized?* (Washington: Congressional Research Service, 2012), pp. 27-29.

9 <http://academic.evergreen.edu/g/grossmaz/interventions.html>

• استعانة الشركات المتعددة الجنسية بحكوماتها للضغط على الدولة المضيفة باتجاه تبني مواقف معينة.

• الضغط باتجاه دفع منظمات دولية لتبني مناقشة سياسة معينة أو إقرارها.

• مباشرة الضغط على سفارة الدولة المضيفة من خلال نفوذ الشركة في الدولة التي يوجد فيها مقرها الرئيس.

• التأثير في حكومة الدولة المضيفة من خلال شبكة علاقات تقيمها الشركة مع وزراء أو شخصيات ذات نفوذ في الدولة المضيفة.

• الضغط المباشر على الدولة من خلال التهديد بسحب استثماراتها أو الانتقال لدولة أخرى ما لم تستجب الدولة المضيفة بالتنازل عن بعض الشروط البيئية أو شروط العمل أو النظام الضريبي...إلخ.

وقد أشار عددٌ كبير من الدراسات إلى أشكالٍ مختلفة لهذه الممارسات، ولا سيما شركات البترول وشركات الطيران وشركات إنتاج الأسلحة، ووضّحت دراسة كمية وجود علاقة بين حجم أرباح الشركات المتعددة الجنسية ومؤشر الفساد في الدولة المضيفة، أي أنه كلما كان الفساد أعلى ازدادت أرباح الشركة، مما يعني أن جزءاً من أرباح الشركات هو نتيجة لبيئة الفساد التي تعمل في نطاقها، إذ يوفر الفساد بيئة ميسرة للاختراق^(١٢). وقد قدّمت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية نماذج للعلاقة بين الفساد والشركات المتعددة الجنسية في الدول العربية مثل ليبيا والسعودية ومصر وتونس واليمن^(١٣).

وتحدّد بعض الدراسات المتخصصة نماذج للتأثير الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية في الدول العربية، إذ يشير بعض هذه الدراسات إلى الدعم المالي لأصحاب النفوذ ولبعض الأحزاب والمساهمة في الدعاية الانتخابية، بل والتدخل في موضوعات التوريث السياسي وتبادل السجناء بين دول عربية ودول أجنبية...إلخ^(١٤)، ولعلّ من المفيد التذكير بدور شركات البترول في تشكّل بعض الدول العربية أو في

من دول عربية أخرى، ولعلّ مثال التدخل العسكري لحلف الناتو عام ٢٠١٢ في ليبيا يعزّز هذا التوجّه.

ذلك يعني أنّ التهديد البيئي في الوطن العربي يقود الدول الأضعف غالباً إلى البحث عن سندٍ دولي عبر الاتفاقيات أو التحالفات مع القوى الخارجية لمواجهة تهديد الدول العربية الأخرى، وهو ما يمثل قاعدة للاختراق وتكييف القرارات السياسية وغيرها للدولة بما يخدم مصالح القوى الخارجية.

ب. الدولة الإقليمية المركز

ونعني به التنافس بين الدول العربية لاحتلال موقع "الدولة المركز" في المنطقة، وكثيراً ما لجأت بعض الدول للقوى الخارجية لمساندتها في تحقيق هذا الموقع، وهو ما يغري الدول الخارجية باستثمار التلهّف على موقع الدولة المركز لانتزاع تنازلات من الدولة العربية في موضوعات معينة تُعنى بها الدولة الخارجية^(١٥).

ج. الإرث التاريخي والشركات المتعددة الجنسية

إنّ العلاقات الاستعمارية القديمة أبقت شبكة من الروابط بين المستعمر السابق وقطاعات في الدولة بعد الاستقلال (لاحظ أنّ أغلب تجارة دول المغرب العربي مع فرنسا، وليبيا مع إيطاليا...إلخ) من ناحية، كما أنّ مصادر الدخل في الدول العربية تتداخل مكوناتها مع الخارج من خلال المساعدات (الأردن والولايات المتحدة) أو الاعتماد على الضرائب والجمارك في قطاع التجارة الخارجية (مصر، والأردن، والمغرب) أو الاعتماد على عائدات النفط طبقاً لمتطلبات السوق الخارجية، وكلّ ذلك يقود بشكلٍ أو بآخر إلى مستوى من مستويات الاختراق.

وتمثّل الشركات المتعددة الجنسية إحدى أدوات الاختراق من حيث تأثيرها في صنع القرار ولا سيما الاقتصادي، وتشير بعض الدراسات إلى تأثير الشركات في عددٍ من الميادين من هذه الناحية^(١٦):

12 Christos Pantzalis, "Corruption and Valuation of Multinational Corporations", *Journal of Empirical Finance*, vol.15.no. 3 (June, 2008), pp. 387-417.

13 <http://www.ft.com/cms/s/2/23fe9960-6712-11e1-9e53-00144feabdc0.html#axzz24lghxy4g>

١٤ انظر التفصيلات في:

أ- صفية حمدي، "دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية نقل السلطة في مصر"، جريدة الدستور المصرية، ٢٠١٠/١١/١٣

ب- محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢٧٨ وما بعدها.

10 Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012), chapter 4.

11 Everon Koksai, *The Impact of Multinational corporations on International Relations*, (Turkey: M.E. Technical University, 2006), pp112-113.

-John Baylis and Steve Smith, *The Globalization of World Politics*, (Oxford: University Press, 1998), p. 292.

التوافق في التصويت مع الولايات المتحدة كان مع الكويت وقطر والمغرب (وهي الأقل حصولاً على مساعدات مالية)، بينما كان أدناه مع سورية وموريتانيا (وهما أيضاً ضمن الدول الأقل حصولاً على المساعدات الأميركية)، غير أن استبعاد الموضوعات الخاصة بالقضية الفلسطينية نظراً لصعوبة تصويت الدولة العربية بصورة توافقية فيها مع الولايات المتحدة يجعل القاعدة السابقة (التوافق بين التصويت وحجم المساعدات والقروض) أكثر وضوحاً، ويلاحظ أن مصر التي تحصل على أكبر قدرٍ من المساعدات من الولايات المتحدة ليست هي الأعلى في درجة التوافق مع الولايات المتحدة في التصويت.

وفي دراسةٍ أخرى، يتبين لنا أن هناك تبايناً بين الدول المانحة في دوافع تقديم المساعدات، إذ تدلّ الدراسة من خلال مقارنة اتجاهات المساعدات لعددٍ من الدول المانحة أن دولة مثل الولايات المتحدة تعطي أولويةً للأبعاد "الأمنية"، بينما تركز اليابان على "المناخ التجاري"، في حين تذهب فرنسا نحو "النفوذ الكولونيالي"، كما يتبين أن لا علاقة ارتباطية بين مستويات الفقر والمساعدات من الدول المانحة، مما يعني أن دوافع الاختراق أكبر من الدوافع الإنسانية^(٢٠).

وفي مجال القروض أو العلاقة مع المؤسسات الدولية المالية، تشير دراسة للقروض التي قُدمت من خلال صندوق النقد الدولي خلال خمس سنوات، إلى أن أكثر المستفيدين من هذه القروض هم "الحكومات والأفراد الذين ساهموا في ترتيب الاتفاق"، دون أن ينعكس ذلك بجدوى اقتصادية، ويصبح هؤلاء ثقباً يتسلل من خلالها نفوذ القوى الخارجية ولا سيما الدول صاحبة المساهمات الأكبر في الصندوق^(٢١)، ولعلّ الإعفاءات التي حصلت عليها بعض الدول العربية نتيجة معاهدات السلام مع إسرائيل أو نتيجة المشاركة في الحرب على العراق تأكيد لهذه الآراء.

فيذا ربطنا هذه المؤشرات بتبعات ما سُمّي بإجماع واشنطن Washington consensus منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي (تحرير التجارة، تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وحقوق

تحديد الحدود السياسية لبعض الدول، بل وفي صوغ بعض سياسات البعض الآخر^(٢٢).

وتمثّل المساعدات بأشكالها المختلفة، مثل المساعدات العسكرية والمساعدات التقنية أو المنح المالية أو القروض ولا سيما الميسرة منها إحدى أدوات الاختراق. وقد بينت إحدى الدراسات علاقة ارتباط وثيقة بين الروابط التاريخية الاستعمارية وتقديم المساعدات من الدول الاستعمارية التقليدية إلى دول دون غيرها، وأن طريقة التصويت في الأمم المتحدة (مع مشاريع الدولة المانحة أو ضدها) تمثل عاملاً أكثر أهمية من نمط البنية الاقتصادية أو طبيعة النظام الانتخابي، مما يعني أن السلوك السياسي للدولة المتلقية للمساعدة يعدّ مدخلاً للاختراق وتكييف القرار السياسي^(٢٣). وتعرّز هذه التصورات بالدراسات الأميركية الخاصة بالعلاقة بين أنماط التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتلقي المساعدات، فقد أثبتت دراسة متخصصة للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٢ الترابط الوثيق بين حجم مساعدات الولايات المتحدة للدول النامية ومواعيد تقديمها، وأنماط التصويت في الأمم المتحدة^(٢٤). وتتأكد هذه النتيجة من خلال دراسةٍ أخرى تتبعت حجم المساعدات للدولة النامية وعضوية مجلس الأمن، إذ وجدت هذه الدراسة أن حجم المساعدات للدولة يتزايد خلال فترة عضويتها في المجلس، ولا سيما في الفترات التي تُعرض فيها على المجلس قرارات ذات طبيعة إستراتيجية^(٢٥).

غير أن هذه القاعدة لا تنطبق بصورة كبيرة على الحالة العربية، فعند مقارنة أنماط التصويت العربي ودرجة اتساقه مع المواقف الأميركية تبين أن هناك تبايناً واضحاً في أغلب الأحيان^(٢٦)، فأعلى درجات

20 Ward Warmerdam with Arjan de Haan, *The Role of Aid in Politics*, (The Hague: International Institute of Social Studies, 2011), pp. 14-26.

21 Barro Robert J. and Lee Jong Wha, "IMF Programs: Who is Chosen and What are the Effects?", *Journal of Monetary Economics*, Vol. 52, (2005), pp. 1245-1269.

15 Giacomo Luciani-oil and Political Economy in the International relations of the Middle East.

<http://www.princeton.edu/~gluciani/pdfs/Chapter%20in%20Fawcett.pdf>

16 Alesina Alberto, and Dollar David, "Who Gives Foreign Aid to Whom and Why?", *Journal of Economic Growth*, Vol. 5, No. 1, (2000), pp. 33-63.

17 Dreher Axel, Nunnenkamp Peter, and Thiele, Rainer, "Does US Aid Buy UN General Assembly Votes? A Disaggregated Analysis," in *Public Choice*, Vol. 136, (2008), pp. 139-164.

18 Ilyana Kuziemko, and Eric Werker, "How Much is a Seat on the Security Council Worth? Foreign Aid and Bribery at the United Nations," *Journal of Political Economy*, Vol. 114, No. 5, (2006), pp. 905-930.

19 - http://www.thepowerhour.com/news2/islamics_votes.htm

- http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/UN/Arab_freq10.html

- <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32260.pdf>

التاريخية بالدور الأكبر. ولا ريب أن وسائل الإعلام تعزز سيطرة اللغات الأجنبية في الثقافة العربية المتداولة بصورة تعزز الخلل في بنية الوجدان الفردي وتعمق الانفصال بين الفرد وإرثه التاريخي^(٢٣). فإذا علمنا أن هناك ٧٥٠ فضائية عربية عام ٢٠١٠ تشكل المواد المستوردة من الدول الأجنبية ٦٠٪ من برامجها، أدركنا عمق مؤشر الاختراق الثقافي^(٢٤).

”

إذا علمنا أن ٧٥٠ فضائية عربية عام ٢٠١٠ تشكل المواد المستوردة من الدول الأجنبية ٦٠٪ من برامجها، أدركنا عمق مؤشر الاختراق الثقافي.

”

ولكي نثبت أن التعليم - ولا سيما التعليم الجامعي - أداة سياسية، نشير إلى الدعوات الأميركية وتوصيات مراكز الدراسات الغربية إلى زيادة دور برامج الدراسات الشرق أوسطية في البرامج الأكاديمية الأميركية من ناحية والدراسات الأميركية ودورها في الجامعات العربية من ناحية أخرى (البرنامج الأول بدأ عام ٢٠٠٠ في الجامعة الأردنية)^(٢٥)، وهي دعوات تعيد للأذهان آليات الاستشراق والتبشير التي عرفت المنطقة في فترات تاريخية ليست بعيدة.

ونشير في المجال نفسه إلى إنشاء المجلس الأعلى للفرنكوفونية عام ١٩٧٠، والذي تلتته دعوة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إلى أول قمة فرنكوفونية عام ١٩٨٦ في فرساي، وشارك فيها رؤساء الدول الناطقة جزئياً أو كلياً بالفرنسية (٤١ رئيساً)، وتحولت القمة بعد إحدى عشرة سنة إلى "المنظمة الدولية للفرنكوفونية" برئاسة شخصية عربية (بطرس غالي)، وعقدت المنظمة أول قمة لها في عاصمة بلد عربي هي بيروت عام ٢٠٠٢ وجاءت في أعقاب حوادث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ فاقصرت أعمالها على إدانة الإرهاب.

٢٣ كمال بشر، "اللغة العربية بين العروبة والعولمة"، مقالة مقدمة في مؤتمر مجمع اللغة في دورته الثامنة والسنتين يوم الاثنين ١٨ من محرم سنة ١٤٢٣هـ الموافق ١ من نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٢
www.arabicademy.org.eg.

24 http://www.alriyadh.com/Contents/05-04-2004/Mainpage/Thkafa_11132.php

25 Robert Satloff, "Devising a Public Diplomacy Campaign toward the Middle East (Part II)", Policywatch.580, The Washington Institute for Near East Policy, October 31, 2001.

ملكية أكثر انضباطاً.. إلخ)، فإن ذلك يشير إلى تأثير البيئة الدولية في تكييف القرار الاقتصادي للدولة التي تقبل هذه الشروط.

ومن بين جوانب الاختراق للاقتصاد العربي ظاهرة غسيل الأموال Money Laundering، والتي تتمثل في العمل على تحويل الأموال ذات المصدر "القدر"، مثل عمولات بيع السلاح، أو تجارة الرقيق الأبيض أو المخدرات.. إلخ إلى أموال تبدو أن لها مصدراً شرعياً، وتسهم في عملية الغسيل مؤسسات عديدة مثل بعض البنوك بالإيداع أو إعادة الإقراض، أو شيكات قابلة للتظهير أو تجزئة الإيداعات smurfing، أو البورصات، أو شركات التأمين، أو صناديق الاستثمار، أو عبر التجارة الإلكترونية، أو الوسائط الإلكترونية مثل البطاقات الذكية، والتحويل الإلكتروني للنقود، أو الشيكات الإلكترونية، أو من خلال الفواتير والمستندات المزورة، أو من خلال أوراق اليانصيب والجوائز، أو عبر شركات الصرافة والشركات المتعددة الجنسية... إلخ.

وقد أخضعت الولايات المتحدة العديد من المرافق الاقتصادية العربية للرقابة والضبط لضمان عدم تسرب الأموال عبر هذه القنوات إلى جهات معادية للولايات المتحدة^(٢٦).

د. النخب العربية

ونعني بذلك وجود نخب مرتبطة بقوة خارجية سواء عبر الرباط اللغوي الفرانكوفيلي Francophile وليس فقط الفرانكوفوني francophone، أو عبر الرباط التجاري (كفئة الكومبرادور)، أو الرباط الديني (كبعض الشرائع المذهبية).. إلخ، إذ تدوّت internalize هذه النخب توجهات الخارج لتصبح جزءاً من توجهاتها.

في مجال اللغة، يعدّ التعليم أحد مظاهر الاختراق، فهو يمثل أداة تنظيم الإدراك الإنساني للذات والكون والآخر، ويؤدّي الشكل الذي يأخذه هذا الإدراك إلى تحديد أمطال السلوك والتفاعل، ويتكوّن التعليم من ثلاثة أبعاد؛ هي اللغة والمنهج والمعلومة. وتشكّل اللغة لا بصفتها أداة تواصل فقط بل هي جسد الأفكار كما يقول بعض الفلاسفة. أمّا المنهج، فيمثل الدرب الذي يقود إلى مكان ما، بينما المعلومة هي كلّ ما نكتشفه.

وتشير المعطيات الكمية إلى تزايد انتشار اللغات الأجنبية في الوطن العربي (الإنجليزية والفرنسية.. إلخ)، وهي أمور قامت فيها الظروف

٢٢ أكاد خصاونة، "العلاقة بين العولمة وعمليات غسيل الأموال عالمياً"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، ٢٠١٢، ص. ٨٦-١٠٨.

الاختراق الخشن

أي استخدام القوة والاحتلال في الحالات التي تسعى فيها قوى إقليمية عربية إلى ترتيب المنطقة العربية بطريقة قد تؤثر في المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى (ناصر بعد ١٩٥٦، صدام حسين في فترة التسعينيات من القرن الماضي.. إلخ)، فإذا كانت الأدوات السابقة تمثل "اختراقاً ناعماً" فإن القوة العسكرية والأمنية تمثل الوجه الخشن للاختراق.

ويوضح الجدول التالي توزيع القوات الأميركية في المنطقة العربية حتى كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١^(٢٨)، ويتبين منه أن منطقة الخليج هي منطقة تركز القوات الأميركية ولا سيما أنها الأكثر احتواءً على المصالح الأميركية، ولا سيما ما اتصل منها بالطاقة.

ويوجد حتى منتصف عام ٢٠١٢ نحو ٤٠ ألف عسكري أمريكي في منطقة الخليج، منهم ٢٣ ألفاً في الكويت^(٢٩).

”

الاختراق الخشن أخذ مظاهر جديدة من خلال منح أدوار للشركات الأمنية في ضبط إيقاع الحراك في المجتمع المحلي. وتشير الدلائل كافة إلى انتشار الشركات الأمنية الأجنبية لحماية الأشخاص والمصالح النفطية وغيرها في الدول العربية.

“

غير أن الاختراق الخشن أخذ مظاهر جديدة من خلال منح أدوار للشركات الأمنية في ضبط إيقاع الحراك في المجتمع المحلي، وتشير الدلائل كافة إلى انتشار الشركات الأمنية الأجنبية لحماية الأشخاص والمصالح النفطية وغيرها في الدول العربية، وقد سرت التقارير الصحفية فيضاً من هذه المعلومات ولا سيما في بعض دول الخليج والأردن^(٣٠)، وتتمثل أبرز نشاطات الاختراق الذي تمارسه هذه الشركات الأمنية في المظاهر التالية^(٣١):

وتشتمل عضوية المنظمة على عددٍ من الدول العربية، هي: المغرب ولبنان وتونس ومصر وجزر القمر وجيبوتي، والملفت للنظر غياب الجزائر وسورية، وهما تاريخياً أقرب للغة الفرنسية من مصر، مما يعني أن البعد السياسي حاضر في وظيفة هذه المنظمة ذات الطابع اللغوي. إذ تقاوم حكومة البلدين فكرة تدعيم اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية. وتشير دراسة لمؤسسة الفكر العربي إلى أن "الهدف المعلن لهذه المنظمة هو دعم العلاقات الثقافية الفرنكوفونية، لكنها تحولت إلى أداة للعمل السياسي المباشر، بل إن حركة الترجمة التي تشجعها تجري وفقاً لمعايير سياسية تعتمد في انتخاب نوع معين من ذلك الناتج الفكري والأدبي دون غيره، خدمةً للمصالح الفرنسية في العالم، ففي عام ٢٠٠٧ أنشئت في المنظمة "خلية تفكير إستراتيجية" مهمتها التفكير في القضايا الآتية: الهوية الفرنكوفونية في زمن العولمة، أوروبا والفرنكوفونية، حوار الحضارات، الهجرات في العالم، الصناعات الثقافية والتعليم^(٣٢).

وقد سعت النخبة الفرنكوفيلية إلى بعض السياسات التي تعزز فكرة الاختراق مثل^(٣٣):

- وقف تعميم اللغة العربية والدفاع عن الفرنسية (وهو ما أكده رئيس الحكومة الجزائرية السابق رضا مالك).
- تعطيل المشاريع التي تساهم في الاستقلال الاقتصادي عن فرنسا (وأكدّه محمد بوخالفة الرئيس السابق للجنة التخطيط والمالية في البرلمان الجزائري).
- ارتفاع نسبة فرنسا في المشاريع الجزائرية (أكدّه رئيس الجبهة الوطنية موسى تواتي).
- مقاومة تجريم الاستعمار (أشار له خير الدين بوخرصة رئيس جمعية ٨ ماي ١٩٤٥).
- الضّغط للانضمام للمنظمة الفرنكوفونية (شرح الجهد في هذا الاتجاه بوجمعة غشير رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان).

28 <http://siadapp.dmdc.osd.mil/personnel/MILITARY/history/hst1112.pdf>

29 <http://www.southasiaanalysis.org/%5Cpapers49%5Cpaper4895.html>

30 <http://www.nytimes.com/2011/05/16/world/middleeast/16prince.html>

٣١ وليد عبد الحي، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ٢٠١١)، ص. ٦٧.

26 <http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=499129>

27 <http://www.algeriatimes.net/algerianews17125.htm>

الجدول ٢: القوات الأميركية في الدول العربية - ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١

الدولة	مشاة	أساطيل	مارينز	جوية	المجموع
الجزائر	٢		٦	٢	١٠
البحرين	٢١	١٨١٢	٢٧٢	٣٠	٢١٣٥
مصر	١٦٧	٢٢	٢٣	٢٦	٢٣٨
العراق	٠	٠	٠	٠	٠
الأردن	١١	٠	١٦	١٢	٣٩
الكويت	٠	٠	٠	٠	٠
لبنان	٥	٠	٠	٠	٥
ليبيا	٠	١	٠	٠	١
المغرب	٢	٢	١٠	٥	١٩
عمان	٣	١	١٠	٢٠	٣٤
قطر	٣٧٠	٤	٣٠	١٩٢	٥٩٦
السعودية	١٤٦	٢٠	٢٨	٧٦	٢٧٠
سورية	٢	٠	٥	٠	٧
تونس	٤	١	٩	١	١٥
الإمارات	٦	١٢	٦٩	٨٨	١٧٥
اليمن	٧	٠	١١	٠	١٨
المجموع	٧٥١	١٨٧٩	٤٩٨	٤٦٨	٣٥٩٦

• تمارس الشركات عمليات تجنيد للأفراد عبر الحدود وتنقلهم من دولة إلى أخرى، بل يشير محمد حسنين هيكل إلى أنه "يعرف أنّ لشركة بلاك ووتر - ولو باسم جديد للشركة - ستّة آلاف عنصر يعملون في داخل وخارج سورية"^(٣٢).

ومن الضروري الربط أيضًا في هذا المجال بين ظاهرة "عولمة السجون" وظاهرة الاختراق، إذ تشير الدراسات إلى أنّ هناك ٦٦ دولة فيها سجون معوملة منها تسع دول عربية، وتعني عوملة السجون أن تحتجز دولة معيّنة في سجونها أفرادًا من دولة أخرى لحساب دولة ثالثة، ويُنقل

• تشجيع الكفاءات العسكرية على الهروب من مؤسّساتها تحت إغراء الرواتب العالية التي تصل إلى حدّ ألف دولار يوميًا.

• ضغط الشركات الأمنيّة على الحكومات لإعادة النظر في بعض تشريعاتها بصورةٍ تتيح لهذه الشركات حرية العمل الأمني داخل هذه الدول.

• قيام الشركات في بعض الأحيان بنقل الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة السلطات الحكوميّة في الدولة التي تعمل فيها الشركة، وتشير الدراسات إلى أنّ الشركات تنقل الأسلحة في خمسين دولة في العالم منها دول عربيّة، وبلغ عدد الشركات الأمنيّة التي عملت في العراق حتّى عام ٢٠١١ نحو ٥٥ شركة.

الاختراق الإقليمي

أدت الثورة الإيرانية تحديداً لإثارة مدى الاختراق الإيراني للنظام الإقليمي العربي، ولعل "التمائل" المذهبي بين قطاعات في المجتمع العربي والمذهب السائد في إيران هو ما وضع هذه المسألة موضع المناقشة، ونظراً لظروف تاريخية، ولعل ما وصل إليه تقرير لجنة بسيوني في البحرين يعزز وجود المبالغة، إذ انتهى تقرير هذه اللجنة التي تشكّلت بقرار من ملك البحرين إلى عدم وجود أدلة على دور إيراني في الأزمة البحرينية المعاصرة^(٣٨).

منظمات المجتمع المدني وظاهرة التغلغل

تمثل فكرة "التغلغل" محاولة من الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة، للعمل على التشابك مع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومحاولة التأثير في النسيج المجتمعي بكامله سواء بالانخراط المباشر في هذه القوى أو بالتغلغل غير المباشر من خلال الأفراد الذين يتبنون المنظور الأمريكي.

وقد تكون إحدى دراسات مؤسسة راند RAND لمواجهة ما تعدّه تطرفاً إسلامياً ومعادياً للسياسة الأميركية بالخصوص والغربية عموماً نموذجاً واضحاً لهذا التوجّه، وتستند هذه الدراسة الإستراتيجية في توجّدها المركزي^(٣٩) إلى تصوّر يرى أنّ أغلبية المسلمين ينتمون للاتّجاه المعتدل في الفكر الإسلامي، لكن المتطرفين تمكّنوا من بناء شبكات وتنظيمات مكّنتهم من السيطرة، في الوقت الذي يفتقر فيه المعتدلون للإمكانات، الأمر الذي يجعلهم في "حاجة ماسة إلى الخارج".

واستناداً لخبرة الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة ضدّ الاتحاد السوفياتي، ترى الدراسة إمكانية الاستفادة من هذه الخبرة ولا سيما في نطاق تطوير المنظمات والهيئات الليبرالية، وتكرار ذلك في توظيف هذه الخبرة في بناء شبكات إسلامية في الدول الإسلامية وبخاصة الدول العربية.

ويقوم مشروع راند على العمل على مستويات ثلاثة هي التنظيمات الإسلامية المعتدلة الموجودة فعلاً، والتركيز على التنظيمات القابلة للتوجّه المعتدل، وأخيراً خلق بيئة ثقافية تشجّع الاعتدال والتسامح.

السجناء إليها عبر شركات طيران أو وسائط نقل تابعة لدولة رابعة^(٣٣)، بل إنّ الأمر امتدّ إلى القضاء، فحتّى عام ٢٠٠٧ كان هناك ٣٠٠ قاضٍ دولي يعملون في قضايا مختلفة ويحقّقون فيها خارج نطاق عمل السلطات القضائية المحلية، ومن بين الدول العربية التي وقعت ضمن دائرة عمل القضاة الدوليين السودان ولبنان وليبيا وفلسطين^(٣٤).

”

هناك ٦٦ دولة فيها سجون معلومة منها تسع دول عربية. وتعني عولمة السجون أن تحتجز دولة معينة في سجونها أفراداً من دولة أخرى لحساب دولة ثالثة ويتم نقل السجناء إليها عبر شركات طيران أو وسائط نقل تابعة لدولة رابعة.

“

ويتبيّن لنا من زاوية أخرى، من تقرير منظمة الشفافية أنّه من بين ٩٣ ميزانية دفاعية جرت دراستها لدول مختلفة، هناك ١٣ منها فقط فيها حدّ معقول من الشفافية، كما أنّ قطاعات الإنشاءات حقّقت درجة شفافية طبقاً لمقياس المنظمة تصل إلى ٥,٣ من ١٠، والدفاع ٦,٦ من ١٠، وهما من القطاعات الأكثر معرفة للفساد، كما أنّهما من القطاعات التي تعتمد فيها الدول العربية على الشركات الأجنبية أكثر من غيرها^(٣٥). بل يتبيّن من التحقيقات الصحفية الغربية أنّ ٤٠٪ من الفساد في التجارة الدولية حتّى عام ٢٠١١، يتركّز في تجارة السلاح^(٣٦)، غير أنّ المنطقة الأعلى في حجم شراء الأسلحة هي المنطقة العربية، وأنّ تقديم الرشى لمسؤولين عرب لدفع دولهم لعقد صفقات التسلّح هو أمر شائع، وتقدم الصحف الغربية وبرقيات ويكيليكس كمّاً من التقارير عن هذه الرشى^(٣٧).

33 Stephen Lendman, America's Secret Prisons, <http://dissidentvoice.org/2010/03/americas-secret-prisons>

٣٤ وليد عبد الحي، "أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة"، مجلة الرسالة، المركز الوطني لحقوق الإنسان، السنة الثانية، العدد ٥، (كانون الثاني، ٢٠٠٦)، ص. ١٨.

35 - <http://www.ft.com/cms/s/2/23fe9960-6712-11e1-9e53-00144feabdc0.html#axzz24ghxy4g>

- <http://bpi.transparency.org/bpi2011/results/>

36 <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/aug/16/serious-fraud-office-arms-trade>

37 <http://bristolagainstarmstrade.wordpress.com/military-sales-to-middle-eastn-africa/>

38 Mahmoud Cherif Bassiouni, "Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry", Bahrain, Dec, 2011, p.387, paragraph no.1584.

39 Angel Rabasa, *Building Moderate Muslim Network*, Rand Center for Middle East Public Policy, 2007, pp. 63-70, 113.

والشكل الثاني: تقديم المساعدات المالية لمنظمات قائمة فعلاً، بهدف دفعها نحو مساندة سياسات داخلية معينة تريدها الدولة المتغلغلة.

الشكل الثالث: المساندة السياسية والمعنوية لمنظمات معينة مثل منظمات حقوق الإنسان، ويجري الدعم بطريقة غير مباشرة من خلال:

- الدعوة إلى المشاركة في فعاليات مؤتمرات دولية تكون معينة بموضوعات معينة تهتم الدولة المتغلغلة.

- توظيف بعض أفراد النخب كمستشارين في هيئات معينة، أو للعمل في الجامعات كأكاديميين سواء في هيئات تابعة للدولة المتغلغلة أو في هيئات دولية بهدف تعزيز فرص هؤلاء الأفراد في الترقية في مناصبهم بلادهم ليصبحوا أكثر تأثيراً في صنع القرارات في مستويات مختلفة بدولهم أو أكثر تأثيراً في توجّهات الرأي العام المحلي.

كما يشير تقرير حديث ومفصل في مجلة المستقبل العربي إلى أشكال الاختراق للجسد السياسي والاجتماعي العربي، ويشير التقرير إلى^(٤٢) "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" التي أطلقتها الخارجية الأميركية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢، ويتضمن برنامجها مساعدة المنظمات الأهلية في المنطقة، وقد أعلن مكتبها ومقره في تونس في شهر شباط / فبراير عام ٢٠٠٨، فتح باب الترشيح للحصول على مساعدات موجهة للمنظمات المهنية والجامعات والهيئات غير الحكومية وجماعات النساء، ووصلت المبالغ المخصصة لعام ٢٠٠٨ إلى ثلاثة ملايين دولار.

ويشير التقرير إلى أنّ المبادرة قامت بإنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية؛ الأول ويشمل لبنان وشمالي أفريقيا، والثاني في أبوظبي وهو موجه لبلدان الخليج العربي، والثالث في القاهرة مخصص لمصر. وقد أطلقت السفارة الأميركية في تونس برنامج المبادرة المحلي تحت عنوان "المبادرة للتحوّل في تونس" وتشمل مسؤولياته إدارة برامج المبادرة في كلّ من الجزائر ومصر ولبنان وليبيا والمغرب وتونس وإسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن، وتبلغ قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المبادرة سنوياً أكثر من خمسين مليون دولار، ويعمل في المكتب الإقليمي في تونس عشرة موظفين يشملون دبلوماسيين أميركيين وموظفين من المنطقة لهم تجارب في مجالات الإصلاح الديمقراطي

وتدعو الدراسة إلى البدء بتنظيمات - حتى وإن كانت سرّية - والعمل معها، على أن تكون موثوقة. مع التركيز على الليبراليين والعلمانيين ورجال الدين الشبان والنشطاء الاجتماعيين والنساء المنخرطات في دعوات المساواة والصحفيين والكتاب المعتدلين. وتتحدث الدراسة عن التنظيمات والهيئات المختلفة المرشحة في المنطقة العربية لتكون من بين الركائز للانطلاق في هذه الإستراتيجية.

من ناحية أخرى، تدلّ المعطيات التي قدّمها "نيويورك تايمز" على أنّ الولايات المتحدة قامت بتدريب عناصر من دول عربية على "تعزيز الديمقراطية" في دولهم من خلال برامج مؤلّتها الولايات المتحدة عبر مؤسسات مثل المعهد الجمهوري الدولي international Republican Institute والمعهد الديمقراطي الوطني National Democratic Institute وبيت الحرية Freedom House والصندوق الوطني للديمقراطية National Endowment for Democracy، وهو الأمر الذي كان يثير حفيظة الأنظمة السياسية الأكثر تناغماً في توجّهاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، ولمّا كانت هذه المؤسسات تتلقّى الدعم المالي من الولايات المتحدة، فمن غير الممكن فصل توجّهاتها عن التوجّهات الإستراتيجية للحكومة الأميركية، فالصندوق الوطني للديمقراطية الذي أنشئ عام ١٩٨٣ يتلقّى دعماً بقيمة ١٠٠ مليون دولار سنوياً من الحكومة الأميركية، كما أنّ بيت الحرية يتلقّى القسط الأكبر من ميزانيته من الحكومة الأميركية عبر وزارة الخارجية^(٤٣).

وتعود تقاليد التغلغل في جسد الهيئات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لفترة مبكرة، ولعلّ الولايات المتحدة هي الأكثر استخداماً لهذا النمط من التغلغل، وقد كشفت الدراسات المختلفة الخاصة بهذا الموضوع ولا سيّما من الممارسين لها داخل الجهاز الحكومي الأميركيّ مثل وكالة الاستخبارات الأميركية نماذج واسعة من التغلغل، ويوجز أحد الكتب المهمة في هذا المجال هذا النمط من التغلغل في ثلاثة أشكال^(٤٤):

الشكل الأول: تجنيد أجهزة الاستخبارات الأجنبية لبعض أفراد النخب البارزين في البلد موضع التغلغل، ويطلب منهم إنشاء منظمات أو هيئات معينة ولا سيّما ذات الطابع العلمي؛ للترويج لأفكار وسياسات معينة تعود في محصلتها النهائية بالنفع على الدولة المتغلغلة.

40 http://www.nytimes.com/2011/04/15/world/15aid.html?_r=1&pagewanted=all

41 Philip Agee, *Inside The Company: CIA Diary*, (Penguin, 1975), pp. 69-79.

٤٢ أحمد نظيف، "أسرار الاختراق الأميركي لمنظمات المجتمع المدني في تونس"، المستقبل العربي، العدد ١٤، ١٤/٤/٢٠١٢.

أدوات الاختراق المساعدة

إذا كانت الأدوات السابقة التي أتينا على عرضها تمثل المحاور الإستراتيجية للاختراق، فإنها تتكئ أحياناً على متغيرات مساعدة، وتتمثل في:

أ. التسميم السياسي Political Intoxication

ويعني محاولة نشر أفكار أو قيم معينة في مجتمع معين، والعمل على نقل مكانة هذه الأفكار والقيم من مستوى القيم التابعة إلى مستوى القيم العليا في المجتمع المستهدف. ويُجز هذا الهدف بطريقة غير مباشرة من خلال استقطاب نخبٍ فكريّة وثقافيّة مختارة تتبني هذه الأفكار والقيم في المرحلة الأولى، لتقوم في ما بعد بترويجها بطريقة منظّمة بين صفوف المجتمع من خلال وسائل الإعلام والثقافة والمناهج التعليميّة المختلفة^(٤٤).

ويجري التركيز في التسميم السياسي على تشكيك الفرد والمجتمع في عدالة قضاياه بطريقة تدريجيّة ليصل حدّ خلخلة البنية العقديّة والتماسك النفسي للمجتمع، ولا بدّ أن تستند عمليّة التشكيك هذه من خلال الفهم الجيد للبنية العقديّة والمركب السيكلوجي للمجتمع لتحديد نقاط الضعف والتسلّل من خلالها، وتتعرّز هذه العمليّة من خلال تقديم المنظومة القيميّة للمهاجم كبديل أكثر نجاعة.

ويعدّد د. رفعت سيد أحمد ستّ عشرة جهة أميركيّة تمارس التسميم السياسي في المجتمع المصريّ من خلال فروع لهذه الجهات تعمل داخل مصر مع مفكرين ومثقفين وإعلاميين وهيئات مجتمع مدنيّ، وهو أمر يمكن الاستدلال على تكرار نموده في عدد من الدول العربيّة^(٤٥). ويمكن اعتبار الكثير من التقارير الخاصّة بالحريّات في العالم العربيّ التي تصدرها هيئات أميركيّة أو غربيّة كنماذج في بعض ما تورده على التسميم السياسي، إذ تختلط بعض الحقائق في بنية فكريّة توحى بتوجّهات معينة تستهدف تحطيم التماسك النفسي

وأنشطة المجتمع المدني وإدارة المنح والمساعدات الماليّة، ويقوم هؤلاء جميعاً بالتنسيق مع سفارات الولايات المتّحدة في المنطقة.

وينظّم المكتب الإقليميّ في تونس مؤتمرات إقليمية (مؤتمر نساء الأعمال ومؤتمر القادة الطّالب)، كما يساهم في برامج التبادل (منحة القادة الشبّان وبرنامج تدريب سيدات الأعمال الشابات)، كما يوفّر المكتب العديد من آليات التمويل (المنح الصغرى والمنح المختصّة)، ويساهم في تنظيم المؤتمرات وتسهيل تبادل الزيارات وإعداد الندوات ودورات التكوين.

وقد مؤلت المبادرة عام ٢٠١١ منظّمة مغربيّة تسمّى "منتدى المواطن" في برنامج شراكة مع نادي اليونسكو، ويهدف البرنامج إلى تكوين القيادات الشبّانية بمنظور أميركيّ ولا سيّما في ما يتعلق بالصراع العربيّ الصهيوني، وقالت مسؤولة البرنامج في معرض حديثها عن أهدافه المعلنة "يعتزم مكتب المبادرة تخصيص عشرين مليون دولار لدعم التحوّل في تونس، وهو أمر من شأنه أن يساعد في ترسيخ المكتسبات التي تحقّقت في تونس في حقبة ما بعد الرئيس بن علي، ومساعدة التونسيّين وهم يحقّقون تقدّمًا نحو التطوّر الديمقراطيّ والرخاء الاقتصاديّ المستدامين.

ويشير تقرير المستقبل العربي المشار إليه سابقاً إلى نشاطات الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة USAID في تونس (وهي منظّمة حكوميّة تتبع وزارة الخارجيّة الأميركيّة يعيّن مديرها ومساعدته الرئيس الأميركيّ، ويصادق عليهما الكونغرس الأميركيّ، وهو ما يحول دون تصنيفها كمنظّمة غير حكوميّة مستقلّة)، إذ إنّها "رصدت ما يزيد على ستّين مليون دينار تونسيّ (نحو ٤١,٣ مليون دولار)، ومن مشاريع تلك الوكالة تمويلها ما يسمّى بـ"مدارس المواطنة" في كلّ البلاد التونسيّة، وهي نواد مسيّسة تجري فيها استمالة الطّلاب الأذكيا الذين يرجّح أن يتبوأ بعضهم مناصب مهمّة مستقبلاً.

وقامت الوكالة بعد الثورة التونسيّة ببرنامج إطلاق "شبكات المجتمع المدني الإقليميّة"، والتي تهدف إلى جمع مجموعة كبيرة من الجمعيات في إطار شبكات ينسّق في ما بينها أحد العاملين بالوكالة، والتي تهدف إلى إنشاء أكبر قاعدة بيانات بخصوص المجتمع المدني، ونجحت الوكالة في إنشاء الشبّكة الإقليميّة بالجنوب الشرقي، وشبكة الوسط^(٤٦).

٤٤ حامد ربيع، "احتواء العقل المصري"، الأهرام الاقتصادي، العدد ٣٣٠١، ١٩٨٣/١/٧.

٤٥ مثل: الجامعة الأميركيّة في القاهرة، ومؤسسة راند الأميركيّة، والمركز الثقافي الأميركي، ومركز البحوث الأميركيّة في القاهرة، ومؤسسة فورد فاوندیشن، وهيئة المعونة الأميركيّة، ومعهد ماساشوستس وفرعه في القاهرة معهد "إم أي تي" في مبنى جامعة القاهرة، ومؤسسة روكفار للأبحاث، ومؤسسة كارنيغي، ومعهد التربية الدوليّة والمتخصص في منح السلام، ومعهد بروكسنجر، ومعهد دراسات الشرق الأوسط الأميركي، ومعهد المشروع الأميركي، والأكاديمية الدوليّة لبحوث السلام، ومشروع ترابط الجامعات المصرية والأميريّة، ومقرّة المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة.

انظر التفصيلات في: رفعت سيد أحمد، علماء وجواسيس، ص ٤٣.

٤٣ أحمد نظيف، المرجع نفسه.

وتقبّلت بعض الأقليات دور الحليف للقوى الكبرى بفعل عاملي ضغط؛ أولهما الخوف من السلطة المركزية، وثانيهما الخوف من الأقليات الأخرى المنافسة لها، وتطوّر هذا الدور إلى تحوّل تدريجي من هويّات ثقافية إلى كيانات سياسية واقتصادية بل وعسكرة هذه الهويّات^(٤٩). ولعلّ العلاقات الإسرائيلية مع الأقليات في جنوب السودان وأكراد العراق وبعض القوى المسيحية في لبنان بل ومحاولات التواصل مع أمازيغ المغرب العربي مؤشرات على كلّ هذه الإستراتيجية المساعدة.

ج. الفوضى الخلاقة

لن نعود إلى تأصيل مفهوم الفوضى الخلاقة creative chaos في التنظير السياسي ومدى اشتقاقه من مفاهيم العلوم الطبيعية ولا سيّما نظريات بريجوجين وغيره^(٥٠)، غير أنّ طرح المفهوم لمعالجة أوضاع الشرق الأوسط ولا سيّما بعد أزمة الاحتلال العراقي للكويت وما ترتّب عليه، تبلور بوضوح عام ٢٠٠٥ مع ما طرحته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس استناداً إلى بعض أدبيات المحافظين الجدد.

وتقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم على تدمير بنية قائمة مختلّة، بهدف تشييد بنية جديدة من ركام البنية القديمة، وقد رأت الوزيرة رايس - والمحافظون الجدد - أنّ منطقة الشرق الأوسط منطقة مضطربة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وأنّ عدم الاستقرار يحتاج إلى إعادة تشكيل المنطقة بصورة تعالج مواطن الخلل في هذه البنية الشرق الأوسطية.

إستراتيجية إعادة التشكيل: نموذج الشرق الأوسط الكبير

عرفت العقود الأربعة السابقة عدداً من التحوّلات في بنية النظام الدولي من ناحية والنظام الإقليمي الشرق الأوسطي من ناحية ثانية، وقد دفعت هذه التحوّلات إلى التأثير في إستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية في نطاق تفاعلها المتبادل.

للمجتمع المتلقّي^(٤٦). وإذا كان الخطاب الأيديولوجي والدعائي السوفيّاتي يتوجّه للطبقة العاملة، والخطاب الديني يتوجّه للعامة في الغالب، فإنّ الخطاب الأميركيّ تحديداً يركّز على النخب اعتقاداً أنّ تسميم العقل النخبوي يقود إلى تسميم الثقافة السائدة، ويمكن ملاحظة نماذج التسميم في تغييب قيم معيّنة مثل المقاومة لصالح السلام، أو تغليب قيم حوار الأديان على حساب أولويّة الحقوق بين الأديان، أو إعلاء قيمة النمو على حساب عدالة التوزيع أو تغليب تعبير الانتحاري على الاستشهادي أو الإرهاب على المقاومة أو القضية الشرق الأوسطية بدلاً عن القضية الفلسطينية... إلخ. وعلى الرغم من أنّ القيم التي يراد ترويجها لتسميم المنظومة القيمية تبدو ذات مدلول إيجابي ويصعب أحياناً رفضها، فإنّ إعلاء مكانة تلك القيم يستهدف إعادة تركيب المنظومة بما يستجيب لأهدافٍ معيّنة.

يمكن ملاحظة نماذج التسميم في تغييب قيم معيّنة مثل المقاومة لصالح السلام، أو تغليب قيم حوار الأديان على حساب أولوية الحقوق بين الأديان، أو إعلاء قيمة النمو على حساب عدالة التوزيع، أو تغليب تعبير الانتحاري على الاستشهادي، أو الإرهاب على المقاومة، أو القضية الشرق الأوسطية بدلاً عن القضية الفلسطينية... إلخ

ب. حلف الضواحي

تتمثّل الفكرة المركزية في هذه الإستراتيجية في تعزيز النزعات الانفصالية للثقافات الفرعية في المجتمع العربي، ومحاولة مدّ جسور العلاقة مع الكيانات السياسية التي ستنبثق عن هذه الثقافات الفرعية، ولعلّ دراسة أوديد ينون حول إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات^(٤٧)، وما كتبه زئيف شيف في الفترة نفسها تقريباً - ودعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول - مؤشرات على هذا التوجّه^(٤٨).

49 Saad Eddin Ibrahim, "Management and Mismanagement of Diversity", <http://www.unesco.org/most/ibraeng.htm>

50 Joan Pere Plaza, *Chaos Theory and its Application in political Science*, (Spain: UAB, 2006).

46 http://www.ahram.org.eg/Issues_Vews/News/109102.aspx

47 <http://cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/articles/article0005345.html>

48 Ze'ev Schiff, Ha'artz, 6-2-1982

ومثلت هذه التحولات في: الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وتسلسل النزعة التصالحية بين العرب وإسرائيل بمستويات مختلفة، وتنامي الحركة الإسلامية، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وعدم تحقيق إستراتيجيات وكالة الطاقة الدولية في التحكم في قطاع الطاقة أي نجاح ذي شأن، وتدايمات حروب الخليج والتي أدت إلى تنامي متسارع في ظاهرتين هما تزايد الإنفاق الدفاعي، وتزايد الوجود العسكري الأجنبي ولا سيما الأمريكي في المنطقة بما في ذلك حلف الأطلسي، ثم تنامي المكانة الصينية والعودة التدريبية للدور الروسي، وأخيراً الأزمة الاقتصادية العالمية، وتنامي التيار الفكري بين دارسي العلاقات الدولية بدخول الولايات المتحدة مرجل التراجع في المكانة الدولية، واستمرار الضغط المتزايد على الوظيفة التقليدية للدولة. ما دفع إلى تراخي مفهوم السيادة بكل ما لذلك من تداعيات على التفاعلات الدولية ولا سيما مفهوم التدخل الإنساني وحقوق الإنسان... إلخ. وقد كان ذلك نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة التي جعلت التدفق المالي والسلي والفكري يؤثر كثيراً في مفاهيم المواطنة التقليدية وفي مكانة الأيديولوجيات ودرجة تماسك الثقافات الفرعية في ظل العلمنة وفي إيقاعات القدرة على التكيف مع تغير سريع ومتسارع في كل أنساق المجتمعات، مما جعل الهياكل التقليدية عاجزة عن القدرة على البقاء في وجه هذا التغير.

ويمكن اعتبار مشروع الشرق الأوسط الكبير المشروع الأكثر اندفاعاً نحو التحقق (كما سنوضح)، ولا سيما أن الدولة الأعظم هي التي تتبنى هذا المشروع، كما أن كثيراً من معالم المشروع - كما سنوضح - تعكس آليات الاختراق التي أتينا على مناقشتها في الصفحات السابقة.

”

ينطوي مشروع الشرق الأوسط الكبير في أبعاده الرئيسية الواردة في الدراسات الغربية على تصورات تقوم في هدفها النهائي على الاختراق بطرق مختلفة لبنية المنطقة باتجاه إعادة تشكيلها.

“

من الضروري بداية تحديد "الشرق الأوسط" في المنظور الأمريكي، إذ نجد أن معهد الشرق الأوسط في واشنطن يطابق بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بينما تحدده وزارة الخارجية الأمريكية بأنه "المنطقة الممتدة من شمال أفريقيا والهند والخليج"، ويستثني التحديد تركيا، بينما تشتمل مسؤوليات القيادة المركزية في تقسيمات وزارة الدفاع الأمريكية دول القرن الأفريقي ومصر والسودان والأردن وإيران والعراق وأفغانستان وباكستان، وهو ما يعني أن الشرق الأوسط ليس مفهوماً جيوسياسياً أو جيوسراتيجياً محدداً، وإنما يضيق ويتسع تبعاً لنطاق المصالح الإستراتيجية العليا، وهو أمر تؤكد تباينات تعريفات الإقليم في الموسوعة الفرنسية عن تعريفات المعهد

ومن المؤكد أن المنطقة العربية لم تكن بمنأى عن تبعات هذه التحولات الجذرية، الأمر الذي دفع لبروز النقاش بشأن آليات المنطقة للتكيف مع هذه التحولات لكي لا يصل الأمر إلى حالة الانهيار، وقد برز تياران في إطار آليات التكيف:

• التكيف الداخلي، والذي تكفلت به القوى المحلية في المنطقة، ويمكن اعتبار ظاهرة "الربيع العربي" في بعض ملامحها مؤشراً على محاولة هذه القوى المحلية "إعادة تشكيل" بنية المنطقة من خلال الإرادة الذاتية، والتي تجلت في التغيرات التي أصابت بعضاً من النظم السياسية العربية (وهو أمر لا يدخل في جوهره في نطاق ورقتنا البحثية هذه).

• التكيف الخارجي، والذي قام على فكرة إعادة بناء الشرق الأوسط وتوظيفه في إطار التنافس الدولي، وشرعت القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية في البحث في مسألتين من هذه الناحية؛ الأولى ما هي أنسب الطرق لإعادة تشكيل بنية المنطقة؟ والثانية، ما هو نمط البنية الجديدة؟ ولعل ذلك هو الذي يفسر مشروع الشرق الأوسط،

٥١ من نماذج هذه الدراسات الخاصة بإعادة تشكيل المنطقة العربية أو الشرق الأوسطية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، انظر:

a. Carl Conetta, Charles Knight & Lutz Unterseher, Toward Defensive Restructuring in the Middle East Research Monograph 1, PDA.1991.
b. Roger Owen-State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East, 3rd, (London: Routledge, 2003), pp. 113.219-229.
c. Vicki Preibisch, The Political Logic of Economic Restructuring in The Middle East, (Grin, 2006), pp. 15-17.

متشائم يفترض استمرار النظم السلطوية والحروب، والآخر متفائل يفترض تطوراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في الشرق الأوسط الكبير^(٥٧)، وعادت فكرة الشرق الأوسط الكبير لتبرز بصورة رسمية في اجتماع مجلس الناتو في براغ عام ٢٠٠٣ عندما تقدّم المندوب الأميركي نيكولاس بيرنز بورقة تحت عنوان "الناتو والشرق الأوسط الكبير"، وجاء فيها ما نصّه "إنّ على الناتو أن يتّجه جنوباً وشرقاً ليغطّي نشاطه الشرق الأوسط الكبير"^(٥٨)، وقد جاء النصّ على النحو التالي:

NATO's mandate is still to defend Europe and North America. But we don't believe we can do that by sitting in Western Europe, or Central Europe, or North America. We have to deploy our conceptual attention and our military forces east and south. NATO's future, we believe, is east, and is south. It's in the Greater Middle East.

وتوالى التأكيدات الأميركية والأوروبية بعد ذلك للمشروع على لسان الرئيس بوش في شباط / فبراير ٢٠٠٤، كما بحث وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في آذار / مارس عام ٢٠٠٤ موضوع الشرق الأوسط الكبير، وبحثه اجتماع مجموعة الثمانية G.8، وصولاً إلى تصريحات كونداليزا رايس التي أشرنا إليها سابقاً.

مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير

ينطوي المشروع في أبعاده الرئيسية الواردة في الدراسات التي أشرنا إليها على تصوّرات تقوم في هدفها النهائي على الاختراق بطرق مختلفة لبنية المنطقة باتّجاه إعادة تشكيلها، ولعلّ أبرز المحاور تظهر في الآتي:

أ. البعد السياسي، ويتمثّل في ما يلي:

- العمل على تطوير نظم ديمقراطية مع إيلاء أولوية لـ "القوى الإسلامية" المعتدلة، ولعلّ مساعي مؤسسة راند الأميركية واضحة في هذا المجال، فقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى تقريرها في هذا المجال (انظر الهامش ٤١)، كما كانت المؤسسة قد أنجزت تقريراً آخر عام ٢٠٠٣ عن التوجّه نفسه^(٥٩)، ويتبيّن لنا من خلال هذه المساعي التركيز على "إضعاف الإسلاميين المعادين

الملكي البريطاني أو التعريفات الإسرائيلية، غير أنّ تقسيم الإقليم إلى مركز Heartland وحواف periphery، يشير تقريباً إلى أنّ المنطقة العربية تقع في معظم التعريفات الغربية في القلب أو المركز^(٥٢).

ودون العودة إلى مقدّمات ظهور هذا المشروع (كمشروع الشرق الأوسط الذي طرحه شمعون بيريز عام ١٩٩٣)^(٥٣)، فإنّ أوّل ذكر لفكرة الشرق الأوسط الكبير جاءت في دورية Joint Force Quarterly عام ١٩٩٥^(٥٤) من خلال سلسلة وثائقية وتحليلية للمفهوم، وتمحورت كلّها حول فكرة محدّدة هي توسيع نطاق عمل القيادة العسكرية الأميركية الوسطى لتمتدّ نحو آسيا الوسطى، وتقوم الأفكار الرئيسة على الربط بين الشرق الأوسط التقليدي (الصغير) ودول آسيا الوسطى والدول المحاذية لها في باكستان وأفغانستان، ويتمثّل هذا الترابط في^(٥٥):

- الثورة النفطية في الخليج العربي وحول بحر قزوين وآسيا الوسطى.
- شبكة الأنابيب النفطية العابرة لروسيا وإيران وتركيا والهند وباكستان وأفغانستان.
- تنشيط طريق الحرير الجديد لربط آسيا بأوروبا من خلال التنسيق المشترك بين الصين وإيران.
- هذه المنطقة فيها أكبر عدد من الدول النووية (روسيا، الصين، الهند، باكستان، إسرائيل، فضلاً عن الهواجس من المشروع النووي الإيراني).
- تشكيل تركيا لمفصل يربط بين المنطقة ومنطقة عمل الحلف الأطلسي.
- طغيان الطابع الإسلامي على هذه المنطقة من الناحية الثقافية، مع تزايد في مكانة الإسلام السياسي.

وتعرّز الجهد الفكري الخاص بإستراتيجية الشرق الأوسط الكبير بالدراسة التي أنجزها معهد بروكنغز عام ١٩٩٧^(٥٦)، ثمّ نشر معهد بحوث السياسة الخارجية الأميركي دراسة مستقبلية بعد ذاك بعامين عن الشرق الأوسط الكبير واشتملت على سيناريوهين؛ أحدهما

57 Adam Garfinkle, *The Greater Middle East in 2025*, The Foreign Policy Research Institute, 1999.

58 Nicholas Burns, *The New Nato and the Greater Middle East*. in *Nato and The Greater Middle East*, Conference Proceedings, Prague, Prague Security Studies Institute, 2004, p. 189.

59 Cheryl Benard, *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies*, Rand Corporation, 2004, pp. 25-48.

52 Ted C.Snyder, *Turkey's Role in Greater Middle East*, Joint Forces Quarterly, no.9, (Autumn,1995).

53 Shimon Peres, *The New Middle East*, Holt and Co.N.Y,1993.

54 Joint force Quarterly, pp. 31-64.

55 - Hans Binnendijk, *Focus on the Middle East*, Joint Force Quarterly, pp. 4-5 - J.H.Binford Peay, *The Greater Middle East: The Five Pillars of Peace in The Central Region*, Joint Force Quarterly, pp. 32-35.

56 Geoffrey Kemp, Robert Harkev, *Strategic Geography and The Changing M.E.*, (Brookings Press.1997).

ج. البعد الاقتصادي والاجتماعي

ويتمثل في التصورات التالية:

- تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص في دول الشرق الأوسط الكبير.
- التأكيد على إعادة النظر في مناهج التعليم في المنطقة.
- التأكيد على حقوق المرأة.
- تسهيل دخول دول المنطقة في منظمة التجارة العالمية.
- أولوية النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع.

الخلاصة

نظرًا إلى تباين مستويات التطور في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول العربية، فإن شبكة تفاعلاتها تتباين من دولة إلى أخرى، مما يترتب عليه تباين في مستويات الاختراق الأجنبي للدولة أو التغلغل فيها أو النفوذ عليها طبقًا لما أوضحناه في بداية البحث.

غير أن النظر إلى المنطقة العربية كبنية مترابطة، يكشف عن مستوى عميق من الاختراق العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يفقد المنطقة كنظام إقليمي القدرة على التخطيط المستقل، كما يجعلها أسيرة الخلافات البينية بقدر يسهل على القوى الخارجية التسلل من خلال شقوق البنية الإقليمية للتلاعب بها.

وتسعى دول الاختراق والتغلغل إلى ضمان التدفق الطاقوي لأسواقها، وضمان الأمن الإسرائيلي، وتوظيف قدرات المنطقة في تنافس القوى الدولية المختلفة.

للولايات المتحدة، وتشجيع الليبراليين والحدائين، والعمل على نشر الإنتاج الفكري للمؤيديين للولايات المتحدة في المنطقة وتوزيعه، وتشجيع الشباب الليبرالي على الكتابة لوسائل الإعلام، وإدخال الفكر الليبرالي في مناهج التعليم الديني، وإيجاد منابر (كالفضائيات) ليعرض الليبراليون أفكارهم من خلالها، وتنبيه الشباب إلى التاريخ العربي قبل الإسلام أو التاريخ العربي المنفصل في تطوره عن التراث الإسلامي، وتشجيع منظمات المجتمع المدني، وتعزيز التباينات بين الإسلاميين والقوى التقليدية (كالأقليات والقبائل وزعماء الريف)، والعمل على تشجيع التعاون بين الليبراليين والتقليديين، وتشجيع المبادئ الفقهية التي تساند السلام مع إسرائيل، وتشجيع الطرق الصوفية، وربط "المتطرفين" بحركات غير شرعية، والتأكيد على عجز القوى المتطرفة عن إدارة الدول، وتعزيز مشاعر الدونية لدى المنتمين للحركات المعادية للولايات المتحدة، وتشجيع نشر الفضائح التي قد يقع فيها الإسلاميون المعادون للولايات المتحدة، وتعزيز الانشقاقات في صفوف الإسلاميين، وتأكيد فكرة أن فصل الدين عن الدولة يؤدي إلى تعزيز الدين.. إلخ.

- العمل على تسوية النزاع العربي الصهيوني بصفة خاصة من خلال الضغط المستمر على القوى المقاومة للسلام مع إسرائيل.
- تطوير التنسيق الأوروبي الأمريكي في معالجة مشكلات المنطقة.
- ينطوي المشروع على تصور يطالب بإعادة رسم الحدود السياسية في المنطقة للتناغم مع الحدود الاجتماعية، إذ إن التنوعات الإثنية في الشرق الأوسط الكبير هي المسؤولة - في رأي بيرنز - عن التوترات في المنطقة، وللجم هذه التوترات لا بد من إعادة تشكيل المنطقة لتطابق حدودها الاجتماعية (التنوعات اللغوية والطائفية والقومية واللغوية.. إلخ) مع الحدود السياسية، وهو أمر يتسق مع فكرة الدولة اليهودية التي يطالب بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو.

ب. البعد العسكري

ويتمحور حول:

- توسيع نطاق عمل حلف شمال الأطلسي ليتجه جنوبًا وشرقًا (وهو ما تعزز بالهجوم على ليبيا عام ٢٠١٢).
- إعادة توزيع القوات الأميركية في المنطقة بما يتلاءم مع المهمات الجديدة.